

حكم إجهاض الحامل عن طريق الاغتصاب

د. مرتضى محمد حميد

مدرس في كلية العلوم الاسلامية/ جامعة بغداد

Have shown in my research this modest definition of abortion and the rule of abortion after the soul has been breathed before the soul is breathed, and the meaning of rape and the rule of rape and then showed the rule to abort a pregnancy resulting from rape, and then present the views of scientists in the rule to abort the pregnancy of the usurper, I am inclined to the view of some scientists from the passport To abort the pregnancy of the usurped condition before the soul is breathed into the fetus.

In conclusion, I ask God Almighty, Lord of the Throne, to make our deeds purely for Allah's sake, it's Yes Lord, Yes and patron, and God's blessings and peace upon our Prophet Muhammad and his family and companions.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ،حمدا يوافي نعمه ،واسأله سبحانه أن يعلمني ما ينفعني وأن ينفعني بما علمني ، وأن يزيدني علما والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد: فإن من نعم الله تعالى على أمته أن انزل الشريعة الإسلامية على خاتم المرسلين ،ليعلم الناس ويخرجهم من الظلمات إلى النور، ويرشدهم إلى ما فيه سعادتهم في الدنيا والآخرة.ومن اليقين أن الشريعة الإسلامية اهتمت بالمجتمع المسلم خصوصاً و بالمجتمع الإنساني عموماً ، فحرصت على إقامته على أسس من النقاء والطهارة ومن أجل ذلك كان من أولويات الشريعة الإسلامية الاهتمام بالأسرة كونها اللبنة الأولى في بناء المجتمع فإنها إذا صلحت صلح المجتمع وإذا فسدت فسد المجتمع.ومن أجل تحقيق هذا الهدف المنشود شرع الله تعالى الزواج الذي هو السبيل للاستجابة لنداء الفطرة التي فطر الله تعالى الناس عليها، فبهذا الزواج يستقر المجتمع وتكون ثمرته إمداد المجتمع بنسل صالح ومهذب .ومن مقاصد الشريعة الإسلامية المحافظة على بقاء هذا النسل وتحريم كل فعل ووسيلة تؤدي إلى تدمير هذا النسل ، سواء كان عن طريق الاغتصاب او غيره .ولهذا جعلت عنوان بحثي المتواضع (حكم إجهاض الحامل عن طريق الإغتصاب) وسبب اختياري لهذا الموضوع إن قسماً من النساء في بلدنا وفي البلدان الإسلامية تعرضن للاغتصاب كرها وتولد عن الإغتصاب حمل فماذا تصنع هذه المرأة المظلومة المكروهة بهذا الحمل هل يجوز لها أن تسقطه أو لا .لذلك قسمت بحثي إلى خمسة مباحث لكي يشمل هذا الموضوع .المبحث الأول : تعريف الإجهاض .المبحث الثاني : حكم الإجهاض ويتضمن مطلبين .المطلب الأول : حكم الإجهاض بعد نفخ الروح .المطلب الثاني : حكم الإجهاض قبل نفخ الروح .المبحث الثالث : تعريف الاغتصاب .المبحث الرابع : حكم الاغتصاب .المبحث الخامس : حكم إسقاط الحمل الناشئ عن الاغتصاب الختام أسأل الله العظيم أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم ، انه نعم المولى ونعم النصير .

المبحث الأول تعريف الإجهاض

الإجهاض لغةً:(مصدر أجهض وثلاثيه جهض، الجيم والهاء والطاء اصل واحد يدل على زوال الشيء من مكانه بسرعة) ويقال:(أجهضت الناقة إذا ألقت ولدها فهي مجهض) ^١ويطلق على القاء الحمل ناقص الخلق أو ناقص المدة ^٢الإجهاض اصطلاحاً : لم يخرج الفقهاء الإجهاض عن المعنى اللغوي إلا أنهم كثيراً ما يعبرون بلفظ الاسقاط بدلاً من الاجهاض إلا أن الشافعية عبروا عن هذا المعنى بلفظ الاجهاض وارادوا بذلك عين ما اراده الآخرون فمن عبارات الفقهاء التي ورد فيها لفظ الإسقاط ((هل يباح الاسقاط بعد الحمل)) ^٣ وكذلك عبارة ((إذا اسقطته ميتاً بضربه)) ^٤ وأما من عباراتهم التي ورد فيها لفظ الاجهاض فهي ((لو ضرب ميتاً فأجهضت ميتاً)) ^٥ ومع انه لم يرد عن الفقهاء تعريف محدد للإجهاض الا اننا نستطيع أن نعرف معنى الإجهاض عندهم وذلك من خلال عباراتهم التي تكلموا فيها عنه فنقول إسقاط الجنين من بطن أمه ميتاً بتعدي .والاجهاض اما ان يكون عفويّاً تلقائياً دون تحريض خارجي وأما أن يكون عمداً بفعل فاعل ، ودوافع الإجهاض

مختلفة منها الحفاظ على سلامة الأم ودفع الخطر عنها ومنها ستر جريمة الزنا والاغتصاب أو عدم الرغبة بالأطفال وأغراض شتى.

المبحث الثاني حكم الإجهاض

الإجهاض أما ان يكون قبل نفخ الروح أو بعد نفخ الروح في الحمل ، ونفخ الروح يكون بعد مرور مائة وعشرين يوماً. والدليل على ذلك : عن عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه) قال حدثنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو الصادق المصدوق (إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفةً ثم يكون علقةً مثل ذلك ثم يكون مضغةً مثل ذلك ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، فوالله الذي لا اله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها)^٧. وعليه فإننا سنبين حكم الإجهاض بعد نفخ الروح وحكم الإجهاض قبل نفخ الروح في مطلبين.

المطلب الأول حكم الإجهاض بعد نفخ الروح

أجمع الفقهاء على تحريم إسقاط الجنين بعد مرور أربعة أشهر على تكوينه في بطن أمه حيث ينفخ فيه الروح وبذلك يصير نفساً آدمية وإسقاطها قتل بلا خلاف وقد نقل الإجماع على حرمة الإجهاض بعد نفخ الروح الفقيه المالكي "ابن جزي" حيث قال: (وإذا قبض الرحم المني لم يجز التعرض له، وأشد من ذلك إذا تخلق، وأشد من ذلك إذا نفخ فيه الروح؛ فإنه قتل نفس إجماعاً)^٨ ، وذلك لأن قتل النفس لا يجوز لقوله تعالى {ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق}^٩ . ولا يجوز التضحية بنفس معصومة لإنقاذ نفس أخرى كما لا يحل لمن أصابته مخمصة أن يقتل آدمياً ويأكله لينقذ نفسه من الهلاك أذ ليست إحدى النفسين أولاً بالحياة من الأخرى^{١٠}. وبهذا يتبين لنا أن الفقهاء أجمعوا على حرمة الإجهاض بعد نفخ الروح في الجنين لأنه يعتبر قتلاً للنفس لكن اختارت اللجنة العلمية للموسوعة الفقهية التي تصدرها وزارة الأوقاف في الكويت جواز إسقاط الجنين وإن نفخ فيه الروح إذا كان ذلك هو السبيل الوحيد لأنقاذ أمه من هلاك محقق^{١١}.

المطلب الثاني حكم الإجهاض قبل نفخ الروح

اختلف الفقهاء في حكم الإجهاض قبل نفخ الروح في الجنين أي قبل أن يكمل مائة وعشرين يوماً على مذاهب عدة كما يأتي المذهب الأول : عند الحنفية في الراجح من مذهبهم أنهم يبيحون إسقاط الجنين قبل نفخ الروح قال الكاساني (وان لم يستتب شيء من خلقه فلا شيء فيه لانه ليس بجنين)^{١٢} ويقول ابن عابدين (يباح إسقاط الولد قبل أربعة أشهر ما لم يتخلق منه شيء ولن يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يوماً)^{١٣} وقال العيني (لا يجوز التعرض للجنين إذا استبان بعض خلقه فإذا تميز عن العلقه والد أم أصبح نفساً أما إذا لم يستتب شيء من خلقه فلا شيء عليها)^{١٤} يظهر من خلال الأقوال السابقة أن غالب الحنفية يبيحون الإجهاض قبل أن يبدأ الجنين بالتخلق فإذا أخذ الجنين بالتخلق فلا يجوز التعرض له بدون عذر. المذهب الثاني : عند المالكية قولان:- القول الأول:- يحرم الإجهاض منذ لحظة التلقيح الأولى بمجرد وصول ماء الرجل إلى رحم المرأة فإنه يحرم التعرض له وإخراجه كما ذكر ابن جزي في قوانينه^{١٥} القول الثاني:- يحرم الإجهاض بعد الأربعين يوماً باتفاق ، ويكره قبل الأربعين عند بعض المالكية ذكر الامام الخرشي جواز الاسقاط قبل الاربعين الاولى مع كراهة الفعل حتى لو أذن الزوج بذلك فقال: (لا يجوز للمرأة أن تفعل ما يسقط ما في بطنها من الجنين وكذا لا يجوز للزوج فعل ذلك وقيل يكره قبل الاربعين للمرأة شرب ما يسقطه ان رضي الزوج بذلك)^{١٦} المذهب الثالث:- عند الشافعية قولان:- القول الاول:- يجوز الاسقاط قبل نفخ الروح ومن القائلين به شهاب الدين القليوبي في حاشيته حيث يقول : (نعم يجوز إلقاؤه (الجنين) ولو بدواء قبل نفخ الروح فيه خلافاً للغزالي)^{١٧} القول الثاني:- لا يجوز اسقاط الجنين منذ لحظة العلق في الرحم .والى هذا ذهب الغزالي فقال (وليس هذا العزل

كالإجهاض والوَأْد لان ذلك جنائية على موجود حاصل وله أيضا مراتب وأول مراتب الوجود ان تقع النطفة في الرحم وتختلط بماء المرأة و تستعد لقبول الحياة وأفساد ذلك جنائية فان صارت مضغة وعلاقة كانت الجنائية أفحش وان نفخ فيه الروح واستوت الخلقة ازدادت تفاحشاً ومنتهى التفاحش في الجنائية بعد الانفصال حياً^{١٨}. وفي حاشية البجيرمي على الخطيب ما يؤيد رأي الغزالي فجاء فيها :- (اختلفوا في التسبب لأسقاط ما لم يصل لحد نفخ الروح فيه وهو مائة وعشرون يوماً والذي يتجه وفقاً لأبن العماد)^{١٩} وغيره الحرمة ولا يشكل عليه جواز العزل لوضوح الفرق بينهما بأن المني حال نزوله محض جماد لم يتهيأ للحياة بوجه ، بخلافه بعد استقراره في الرحم وأخذ في مبادئ التخلق ويعرف ذلك بالأمارات^{٢٠} المذهب الرابع :- عند الحنابلة :- جمهور الحنابلة يبيحون الإجهاض قبل نفخ الروح . قال ابن قدامة :- (وان أُلقت مضغة فشهد ثقاة من القوابل ان فيه صورة خفية ففيه غرة وان شهدن انه مبتدأ خلق آدمي لو بقي تصور ففيه وجهان أصحهما لا شيء فيه لانه لم يتصور فلم يجب فيه كالعلقة)^{٢١}. وقال ابن أبي تغلب: (ويجوز للرجل شرب دواء مباح لا محرم يمنع الجماع وللأنثى شربه لألقاء نطفة)^{٢٢} وقال البهوتي :- (ولو اسقطت ما ليس فيه صورة آدمي او ألقت مضغة فشهد ثقاة من القوابل^{٢٣} انه مبدا خلق آدمي لو بقي تصور آدمياً قال لا شيء فيه لأنه ليس بولد^{٢٤} المذهب الخامس :- لابن حزم الظاهري ذهب إلى حرمة إسقاط الجنين قبل نفخ الروح وبعده حيث انه رتب العقوبة على من شرب الدواء فأسقطت ما في بطنها قبل نفخ الروح. وقال ابن حزم :- (إن كان لم ينفخ فيه الروح فالغرة عليها وان كان نفخ فيه الروح فان كانت لم تعد قتلته فالغرة على عاقلتها والكفارة عليها وان كانت عمدت قتلته فالقود عليها او المفادة في مالها)^{٢٥}. وأفتى البوطي بجواز الإجهاض اذا لم يكن قد مضى على الحمل اربعون يوماً وهي المدة التي يبدأ الجنين بعدها بالتخلق بشرط ان يكون الحمل ثمرة نكاح صحيح ويكون لاسقاط برضا الزوج وأن يثبت لدى الطبيب الموثوق عدم استلزام ذلك ضرر بها^{٢٦}. والذي يبدو لي والله اعلم لا يجوز اسقاط الحمل في مختلف مراحلها الا لمبرر شرعي أي إذا كان في إسقاطه مصلحة شرعية او دفع ضرر متوقع جاز إسقاطه، أما إسقاطه خشية المشقة في تربية الاولاد او خوفاً من العجز عن تكاليف معيشتهم او تعليمهم او اكتفاء الزوجين من اولاد فذلك غير جائز والله اعلم

المبحث الثالث

تعريف الاغتصاب

الاغتصاب في اللغة افتعال من غصب . والغصب: اخذ الشيء ظلماً ، يقال غصبه منه وغصبه عليه، وغصب فلاناً على الشيء : قهره ، وغصب الجلد : أزال عنه شعره نثفاً^{٢٧} وقيل في لسان العرب (وتكرر في الحديث ذكر الغصب ، وهو أخذ مال الفقير ظلماً وعدواناً ، وفي الحديث أنه غصبها نفسها : أراد أن يواقعها كرها، فأستعاره للجماع)^{٢٨}. وهذا المعنى الأخير هو الذي شاع أستعماله حتى غلب في العرف فصار الأكره على الجماع يسمى أغتصاباً، وهذا الاغتصاب في الاكره يخص الجماع المحرم وعليه فإن الاغتصاب هو الاكره على الزنا واللواط . والزنا: هو كل وطء وقع على غير نكاح صحيح ولا شبهه نكاح ولا ملك يمين^{٢٩}. اللواط: يَحْمِلُ لَفْظُ: "لَوَطَ" في لسان العرب، معنى: الحب، والإلصاق، والإلحاق. لكن لا يُعرف أن مصدره: "اللواط" هو بمعنى اكتفاء الرجال بالرجال في الأدبار. إلا أن المعنى لغة لا يأبي دخوله في مشموله، ومن ثم إطلاقه عليه؛ لتوفر معانيه في هذه: "الفعلية" من جهة قوة الباعث: الحب والشهوة للذكران، انظر إلى قول الله تعالى - عن قوم لوط في تفريعه ولومه لهم - : {إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ} [الأعراف: ٨١]، فقوله: "شهوة" فيه معنى الحب الذي هو من معاني "لَوَطَ"؛ ولهذا صار: "لَوَطَ" اسم علم من لواط بالقلب، أي: لصق حبه بالقلب^{٣٠}.

المبحث الرابع

حكم الاغتصاب

الاغتصاب : هو أكره على الزنا ، والزنا من المحرمات الظاهرة المعلومة بالضرورة وذلك لقوله تعالى {ولا تقربوا الزنى أنه كان فاحشةً وساء سبيلها}^{٣١} وأيضاً قال تعالى {والذين لا يدعون مع الله ألهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا

يزنون ومن يفعل ذلك يلق آثاماً * يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً* إلا من تاب وامن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات} ^{٣٢} وفي الزنا من الشرور والمفاسد الشيء الكثير . قال ابن القيم رحمه الله (والزنا يجمع خلال الشر كلها من قلة الدين وذهاب الورع وفساد المروءة وقلة الغيرة ، ومن موجباته غضب الرب وسواد الوجه وظلمته وما يعملوه من الكآبة والمقت ومنها ظلمه القلب وطمس نوره ومنها ضيق الصدر وحرجه) ^{٣٣}. وأما المكروه فإنه لا إثم عليه وذلك لقول ابن عباس (رضي الله عنهما) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: (أن الله وضع على أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) ^{٣٤}. وقد روي أن امرأة استكرهت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدرأ عنها الحد . ^{٣٥} وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن امرأة استسقت راعياً فأبى أن يسقيها إلا أن تمكنه من نفسها ففعلت فرفع ذلك إلى عمر فقال لعلي: - ما ترى فيها قال إنها مضطرة فاعطاها عمر شيئاً وتركها. ^{٣٦} وهذا لا اشكال فيه بحمد الله تعالى . لكن أختلف أهل العلم هل يكره الرجل على الزنا أم لا على قولين :-القول الاول :- أنه لا يمكن إكراهه فإذا أكرهه فزنا حد على زناه وهو مذهب أبي حنيفة ^{٣٧} والحنابلة ^{٣٨} . القول الثاني:- أنه يمكن إكراهه فإذا أكرهه فزنا درئ عنه الحد وهو مذهب الشافعية. ^{٣٩} وأستدل أصحاب القول الأول بأن الوطء لا يكون إلا بالانتشار والاكراه ينافيه فإذا وجد الانتشار انتفى الاكراه فيلزمه الحد . ^{٤٠} وأستدل أصحاب القول الثاني بعموم النصوص الواردة في رفع الحرج عن المكروه وبأنه لا فرق بين الرجل والمرأة فإذا لم يجب عليها الحد لم يجب عليه أيضاً ولأن الانتشار قد يكون لفحولة الشخص أكثر مما يكون دليلاً على الطواعية. ^{٤١} والذي يبدو لي والله أعلم من هذين القولين أن من أكرهه على الزنا يدرأ عنه الحد إعمالاً لقوله (صلى الله عليه وسلم) (إن الله وضع على أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) ^{٤٢} .

المبحث الخامس

اسقاط الحمل الناشئ عن الاغتصاب

الاغتصاب كما بينا في المبحث السابق هو الاكراه على الزنا وهو مما انتشر في بعض المجتمعات انتشاراً مخيفاً ففي دراسة أجريت في ألمانيا ان واحدة من كل سبع نسوة قد اغتصبن ، وفي الولايات المتحدة وجد أن (٢٥%) من البنات قد تعرضن للاغتصاب. ^{٤٣} وما وقفت عليه من مراجع لم اجد قول للفقهاء المتقدمين او المتأخرين في إجهاض الحمل الناشئ عن الاغتصاب . اما المعاصرون فان فتاواهم تتطافر على جواز إجهاض هذا الحمل قبل مرور مائة وعشرين يوماً وتحريمه بعدها لكونه قد نفخ فيه الروح. ففي فتوى مفتي مصر الصادرة في ١٩٩٦/٦/٢٦ هـ هو ما يأتي (لا مانع شرعاً من تفريغ ما في أحشاء أنثى من نطفة نتيجة الاختطاف والاكراه على الموافقة بشرط ان لا يكون قد مرّ على هذا الحمل مائة وعشرين يوماً ، لأنه لا يحل في هذه الحالة أسقاط الجنين لكونه أصبح نفساً ذات روح يجب المحافظة عليها) ^{٤٤}. وكما ان الحمل الناشئ عن الاغتصاب له آثار كبيرة على الام قد لا تتحملها نفسياً ، وهو يفتح باب القالة السوء عليها لعدم التفريق بين الاكراه والرضا في الزنا، مع انها لا ذنب لها ولا يد في الجريمة، ويمكن التخفيف من اثار ذلك دون اضرار بأحده وكما نعلم بأن القواعد الفقهية ان الضرر يزال ، والضرر الاشد يزال بالضرر الاخف. ورأي القرضاوي في ذلك "الاصل في فتوى القرضاوي في هذه المسألة المؤتمر الاسلامي العالمي لرعاية حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وذلك في مدينة زغرب عاصمة كرواتيا الذي انعقد في الفترة ما بين ١٨-١٩ / ٩ / ١٩٩٢م وقد اجاب القرضاوي عن سؤال حول الفتيات اللواتي اغتصبن من قبل الجنود الصربيين وحملن ماذا يصنعن بهذا الحمل ، هل يجيز لهن الشرع إجهاض هذا الحمل ؟ وقد اجاب القرضاوي ^{٤٥} على ذلك في مجموعة من النقاط:-

أولاً:- الاصل في الاجهاض الحرمة والمنع منذ عملية التلقيح حيث ينشأ الكائن الجديد ويستقر في القرار المكين وهو الرحم ولو كان هذا الكائن نتيجة اتصال محرم كالزنا .

ثانياً:- هناك من الفقهاء من يجيز الاجهاض اذا كان قبل الاربعين الاولى من الحمل وبعضهم يجيزه حتى قبل نفخ الروح وكلما كان العذر أقوى كانت الرخصة أظهر وكلما كان ذلك قبل الاربعين الاولى كان اقرب الى الرخصة .

ثالثاً:- ولا ريب ان اغتصاب الحرة المسلمة من عدو فاجر معتد اثم ، عذر قوي لدى المسلمة ولدى اهلها وهي تكره هذا الجنين والذي هو ثمرة الاعتداء وتريد التخلص منه فهذه رخصة يفتى بها للضرورة وخاصة في الايام الاولى من الحمل .

رابعاً:- لا حرج على المسلمة التي ابتليت بهذه المصيبة في نفسها ان تحتفظ بهذا الجنين دون ان تجبر على اسقاطه واذا قدر له ان يبقى في بطنها المدة المعتادة للحمل ووضعته فهو طفل مسلم .ويقول البوطي :- (اما اذا كانت مستكرهة او غير متزوجة وخافت على نفسها الهلاك والموت نتيجة الحمل فالاجهاض رخصة لها كغيرها في نكاح صحيح)^٦ من خلال ماسبق أستطيع ان اقول :- ان من قواعد الاسلام رفع الحرج والمشقة ، ومما لاشك فيه ان الفتاة المسلمة الحريصة على عفتها اذا تعرضت لعدوان وحشي وخافت نتيجة ذلك على سمعتها، أو شرفها، أو ان تبقى منبوذة ، أو أن تتعرض للاذى كالقتل مثلاً أو أن تتعرض لمرض نفسي أو عصبي أو أن يبقى العار يلاحق اسرتها فيما لا ذنب لها فيه أو ان هذا المولود لا يجد مكاناً آمناً يلوذ به وهذا كله يقوي القول بجواز اجهاض الحمل الناشئ عن الاغتصاب قبل نفخ الروح وأما بعد نفخ الروح فهو يبقى على الاصل لا يحل اسقاطه الا ان يكون في بقائه خطر على حياة أمه والله تعالى اعلم.

الذاتمة

لقد بينت في بحثي هذا المتواضع تعريف الإجهاض وحكم الإجهاض بعد نفخ الروح وقبل نفخ الروح ، ومعنى الاغتصاب وحكم الاغتصاب ومن ثم بينت حكم اسقاط الحمل الناشئ عن الاغتصاب ، وبعد عرض آراء العلماء في حكم اسقاط الحمل للمغتصبة فاننا أميل الى ما ذهب اليه بعض العلماء من جواز إسقاط الحمل للمغتصبة بشرط قبل نفخ الروح في الجنين .وفي الختام أسأل الله العظيم ، رب العرش الكريم ان يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم ، انه نعم المولى ، ونعم النصير، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين .

هوامش البحث

^١ معجم مقاييس اللغة/لابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا/(٤٨٩/١) ط٢ القاهرة

^٢ تاج العروس من جواهر القاموس/لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني(ت٨١٦هـ)/ (٣٠/١٠)

^٣ ينظر : لسان العرب لابن منظور/ وهو أبو الفضل محمد بن مكرم / (١٣١/٧) طبعة دار المعارف

^٤ حاشية ابن عابدين/لمحمد الشهير بابن عابدين/(٣٨٠/٢) ط١

^٥ حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء/لسيف الدين ابي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال (٥٤٤/٧) مطبعة الرسالة الاردن / ط١

^٦ نهاية المحتاج الى شرح المنهاج/لشمس الدين بن شهاب الرملي(٣٦٠/٧) مطبعة مصطفى البابي/مصر١٩٣٨ .

^٧ صحيح البخاري/لابي عبد الله إسماعيل البخاري ت(٢٥٦هـ) باب ذكر الملائكة، رقم الحديث(٣٢٠٧) دار ابن كثير- بيروت.

^٨ ينظر : القوانين الفقهية لابن جزي /هو ابو القاسم محمد بن احمد بن جزي الكلبي الغرناطي ت٧٤١هـ-ص ١٤١

^٩ الإسراء :-٣٣

^{١٠} ينظر: احكام القرآن لابن العربي / لمحمد بن عبد الله بن محمد المعافري أبو بكر ابن العربي، (١٦٢٣/٤).

^{١١} ينظر : الموسوعة الفقهية/التي تصدرها وزارة الاوقاف بالكويت (٥٧/٢).

^{١٢} بدائع الصنائع للكاساني/لعلاء الدين ابي بكر بن مسعود ت(٥٨٧هـ). (٣٢٥/٧) دار الكتب العلمية- بيروت.

^{١٣} رد المحتار على البر المختار لأبن عابدين/لمحمد أمين بن عمر (ابن عابدين) (٣٣٦/٤).

^{١٤} البنائية في شرح الهداية للعيني/لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني ت(٨٥٥هـ) (٢٨١/١٢). دار الكتب العلمية بيروت -لبنان.

- ^{١٥} ينظر: القوانين الفقهية لأبن جزي/ هو أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي (الفقيه المالكي) ت (٧٤١هـ) ص (١٤١).
- ^{١٦} شرح الخرشي لمختصر خليل / لأبي عبد الله محمد الخرشي (٢٢٥/٣) .
- ^{١٧} حاشية القليوبي/ لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي ت (١٠٦٩هـ) (١٦٠/٤) دار أحياء الكتب العربية-مصر.
- ^{١٨} أحياء علوم الدين/ لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ت (٥٠٥هـ) (١٥١/٢) . دار الرشد الحديثة.
- ^{١٩} ابن العماد: هو أحمد بن عماد بن يوسف أبو العباس شهاب الدين، فقيه شافعي ت (٨٠٨هـ) ، له تصانيف منها شرح المنهاج.
- ^{٢٠} ينظر: حاشية الجبرمي على الخطيب / لسليمان بن محمد بن عمر الجبرمي ت (١٢٢١هـ) (٣٩٢/٤) ، دار الكتب ١٤١٧هـ.
- ^{٢١} المغني لأبن قدامة/ أبو محمد عبد الله بن أحمد ت (٦٢٠هـ) ، (٦٣/١٢) دار الفكر-بيروت.
- ^{٢٢} نيل المآرب بشرح دليل الطالب/ لعبد القادر بن عمر الشيباني المشهور بابن أبي تغلب ت (١١٣٥هـ) ، (١١١/١) مكتبة الفلاح الكويت ط ١ سنة ١٩٨٣ م .
- ^{٢٣} القوابل: - جمع قابلة وهي المرأة التي تتلقى الولد عند الولادة ، المعجم الوسيط ص ٧١٢.
- ^{٢٤} ينظر: كشف القناع للبهوتي/ لمنصور بن يونس بن صلاح البهوتي (٢٠/٥) .
- ^{٢٥} المحلى لأن حزم/ أبو محمد علي ت (٢٤١هـ) (٣١/١١) .
- ^{٢٦} ينظر: مسألة تحديد النسل للبوطي/ وهو محمد سعيد رمضان البوطي ، ص (٨٩) مكتبة الفارابي - دمشق ، ط ٤ سنة ١٩٨٨ م .
- ^{٢٧} ينظر: القاموس المحيط/ لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ص (١٥٤) ، مؤسسة الرسالة .
- ^{٢٨} لسان العرب لأبن منظور، (٦٤٨/١)
- ^{٢٩} ينظر: الروض المربع على مختصر المقنع/ لمنصور بن يونس بن صلاح البهوتي، ص (٥٠٥) ونهاية المحتاج (٤٠٢/٧).
- ^{٣٠} ينظر: مهذب معجم المناهي اللفظية / للشيوخ بكر عبدالله ابو زيد (١٦٠/١) عمان -الأردن
- ^{٣١} الإسراء-٣٢.
- ^{٣٢} الفرقان: - ٦٨ - ٧٠.
- ^{٣٣} روضة المحبين ونزهة المشتاقين/ لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ، ص ٣٦٠، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ^{٣٤} سنن ابن ماجة/ لمحمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، رقم (٢٠٤٥) دار الفكر - بيروت ، سنن الدارقطني/ لعلي بن عمر، ت ٣٧٥هـ، رقم (٤٩٧)، وصحيح ابن حبان/ لمحمد بن حبان بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، رقم (٣٦٠) مؤسسة الرسالة- بيروت
- ^{٣٥} سنن الترمذي/ لمحمد بن عيسى الترمذي ت (٢٧٩هـ) رقم (١٤٥٣) ، دار أحياء التراث العربي بيروت، مسند الإمام أحمد (٣١٨/٤).
- ^{٣٦} المصنف لعبد الرزاق/ هو أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني ت (٢١١هـ) (٤٠٧/٧) سنن البيهقي/ لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ، (٢٣٦/٨) مكتبة دار ألباز- مكة المكرمة.
- ^{٣٧} ينظر: شرح فتح القدير/ لأبن همام الحنفي (١٥٧/٤) دار الكتب العلمية- بيروت .
- ^{٣٨} ينظر: المغني (٣٤٦/١٢) .
- ^{٣٩} ينظر: المهذب (٢٨٤/٢) .
- ^{٤٠} ينظر: المغني (٣٤٨/١٢) .
- ^{٤١} ينظر: المهذب (٢٨٤٩/٢) ، أسنى المطالب/ لمحمد بن درويش بن محمد (١٢٧/٤) دار الكتب العلمية - بيروت.
- ^{٤٢} سنن ابن ماجة/ رقم الحديث ٢٠٤٥، دار الفكر -بيروت
- ^{٤٣} ينظر: الموسوعة الفقهية الطبية/ للدكتور أحمد محمد كنعان ص ٥٢٦، دار النفائس- بيروت ، الطبعة الاولى.
- ^{٤٤} مسألة تحديد النسل للبوطي / وهو محمد سعيد رمضان البوطي، مكتبة الفارابي، دمشق ط ٤.
- ^{٤٥} ينظر: من هدي الاسلام/ للقرضاوي، فتاوى معاصرة للدكتور يوسف القرضاوي (٦١٠/٢) .
- ^{٤٦} مسألة تحديد النسل للبوطي ص ١٥١-١٥٢.